

الفصل الأول

• لزعةمة السلساسفة : المفهوم وبعض القضافا النظرفة

• تمهفد

• المبعث الأول : المعنى والنناول منعدد الأبعاد

• المبعث الثاني : الزعامة السلساسفة بفن النظم الاءفموقراطفة الءزبفة

• والنظم الأوءموقراطفة للشمولفة

• المبعث الثالث : الزعامة السلساسفة وظاهرة الثورة

• المبعث الرابع : الزعامة السلساسفة ونظرفة الصفوة

• مناقشة عامة وءصور منهجف

تمهيد

قد لا نغالى كثيرا اذا ما أكدنا أنه على الرغم من التراكبات النظرية الاكاديمية والاسهامات الفكرية التى حظيت ظاهرة الزعامة السياسية Political Leadership باهتماماتها ، سعيا وراء فهم علمى للظاهرة من حيث أبعادها ودينامياتها ، الا أن هذه الوفرة النظرية التى أسهم فى تقديمها علم السياسة ، والاجتماع والتاريخ ، فضلا عن علم الاجتماع السياسى قد خلقت لدينا - نحن الباحثون فى ديناميات الزعامة السياسية المصرية - (أزمة انتقاء) ، بمعنى باى من هذه الاسهامات النظرية سوف نستعين ؟ ، وبأى بعد من أبعاد هذا التراث سوف يتحدد اطارنا ؟ ، وبأى اتجاه من اتجاهات تفسير ظاهرة الزعامة السياسية سوف نلتزم ؟ .

والمؤلف الراهن بحكم اهتماماته لا يعنى بحركة الرصد النظرى لظاهرة الزعامة السياسية فما نود أن نكون مرددين ، محاكين لغيرنا ، ومؤلفات التراث من الوفرة بحيث تأتى أى محاولة راصدة وكأنها تزيد لا ضرورة له ، ومن هنا - ومن خلال هذا الفصل - نود أن يكون لنا موقف نظرى ، وهو موقف تحدده طبيعة هذ المؤلف وأهدافه الأساسية .

ويتحدد موقفنا النظرى من تراث نظريات الزعامة السياسية من خلال محورى الانتقاء والاختبار . فأما عند الانتقاء فنعنى به تلك القضايا النظرية الخلافية والمرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية ، وأما الاختبار فهو محاولة إخضاع تلك القضايا الخلافية للاختبار الميدانى ببعديه التاريخى والحظى .

وقد يتصور البعض أن الانتقاء والاختبار لا يمكن النظر اليهما باعتبارهما (موقفا نظريا) ، بل هما يعدان مظهرين من مظاهر التمييع النظرى أو الهروب الفكرى ، الأمر الذى تصبح معه عمليتا الانتقاء والاختبار بمثابة قناع للتخفى الفكرى أو النظرى !

ولكن الأمر على خلاف ما يعتقد البعض ، فالانتقاء والاختبار يمكن النظر اليهما - فيما أتصور - باعتبارهما (خطوة) نحو تأسيس بناء نظري متكامل لظاهرة الزعامة السياسية المصرية ، قد تعقبها خطوات أخرى من التنفيذ والمراجعة واعادة البحث والتقصي ، الأمر الذي يمكننا معه أن نعلن ولاعنا الفكرى أو النظرى ، وهو انتماء نابع ليس من التفسيرات النظرية الجاهزة أو من الاطر الفكرية المعدة سلفا ، ولكن من خلال ما تمكسه معطيات تاريخنا وما تفرزه سمات الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع اتساقا مع (بعض) مقولات الفكر السياسى والاجتماعى .

وينتحدد انتقائنا لقضايا التراث النظرى لظاهرة الزعامة السياسية من خلال المحاور الآتية والاعتبارات الآتية :

١ - ان ظاهرة الزعامة السياسية لم يقتصر الاهتمام بها على علم السياسة فقط ، بل شارك فى الاسهام فى دراستها التاريخ وعلم الاجتماع العام ، فضلا عن علم الاجتماع السياسى ، فهى تعد من الظواهر متعددة التناول .

٢ - أضحت قضية العلاقة بين صيغة الحكم وانبثاق الزعامة السياسية من بين القضايا الخلافية فى علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى ، بمعنى أن محاور الخلاف قد دارت حول أنسب النظم السياسية وأكثر صيغ الحكم ملاءمة لتفريخ الزعامات السياسية وانبثاقها ، لا سيما عند المقارنة بين النظم الديموقراطية الحزبية والصيغ الديكتاتورية الشمولية .

٣ - حاول بعض المتخصصين فى علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى فضلا عن المؤرخين النظر الى الثورة *The Revolution* باعتبارها ظاهرة سياسية اجتماعية تعمل على خلق الزعامات السياسية وان نظر الماركسيون الى الزعامة السياسية التى تتخلق من خلال الثورة باعتبارها تعبيرا عن انتماء طبقي بعينه ، فالزعامة هنا - على نحو ما يرى الماركسيون - زعامة طبقية ، وسيطرة طبقة على عدة طبقات أخرى ، وهى تعبير عن ديناميات طبقة بعينها .

٤ - نالت نظرية الصفوة أو الصفوات *The Elites* باعتبارها نظرية مرتبطة ببعض قضايا أخرى كالقوة *Power* والتأثير *influence*

والسلطة Authority اهتماما خاصة من الباحثين في ظاهرة الزعامة السياسية ، على اعتبار أن الزعامات السياسية تعد شكلا من أشكال الصفوات ، فاذا كانت الزعامة السياسية صفوة ، فالى أى نمط من أنماط الصفوة تنتمى هذه الزعامة ؟ هل تنتمى الى الصفوة العسكرية ، أم الى الصفوة الدينية ، أم انها ذات صلة بالصفوة المثقفة ، أو الصفوة السياسية أم الاقتصادية ؟

فهذا الفصل يبحث اذن في ثلاث محاور أساسية هي الزعامة وصيغ الحكم ، والزعامة في علاقتها بظاهرة الثورة ، ثم الزعامة ونظرية الصفوة • ولا شك أن طرحنا لهذه القضايا وانتقاءنا لها ، يعد تمهيدا طبيعيا لاختبارها تاريخيا وأنيا في ضوء أبعاد الزعامة السياسية المصرية ودينامياتها في ماضى مصر وحاضرها •



المبحث الأول

الزعامة السياسية :! المعنى والتناول متعدد الأبعاد

- أولاً : الزعامة السياسية بين مفهومى القوة والسلطة .
- ثانياً : الزعامة السياسية وعلوم الانسان والمجتمع .

أولا : الزعامة السياسية بين مفهومى القوة والسلطة

(١)

يئزع بعض المهتمين بظاهرة الزعامة السياسية نحو التأكيد على الارتباط العضوى بين تلك الظاهرة وظاهرتى القوة والسلطة فى المجتمع الى الدرجة التى يذهب فبه غالبية هؤلاء الى النظر الى ظاهرة الزعامة أو القيادة باعتبارها ممارسة للقوة أو التأثير Influence داخل التجمعات الاجتماعية كالجماعات والتنظيمات والمجتمعات المحلية والأمم(١) .

وممارسة القوة أو التأثير يعد أحد الأسس التى أقام عليها ماكس فيبر Weber تعريفه لمفهوم القيادة ، وهو الأمر الذى يؤكد Dornbusch فى مؤلفه الموسوم (تقويم السلطة وممارستها) Evaluation and the Exercise of Authority فى نطاق عرضه للإسهامات الكلاسيكية التى تناولت مفهوم القوة Power حيث يشير الى أن تعريف فيبر لاصطلاح القيادة أو الزعامة قد انعكست تأثيراته على غالبية الإسهامات التى قدمها العلماء الاجتماعيون الذين عاصروه والذين حاولوا بعده أن يخضعوا مفهوم الزعامة فى علاقته بالقوة للتحليل والتفسير(٢) .

والقوة كما يعنها فيبر Weber تتحدد من خلال ما يمكن أن تمارسه الصيغة البنائية لى نظام شرعى من تأثيرات على توزيع القوة داخل المجتمع، والقوة بهذه الرؤية تعنى الفرصة التى تمنح للفرد أو لعدد من الأفراد لى يفرضوا إرادتهم على الآخرين بصورة متوازية ضد مظاهر المقاومة التى قد

(١) Stannebuim Anold, Leadership (Sociological Aspects) International Encyclopedia of Social Seince edited by Sills, David, Macmillan Company and Free Press, Vol. 9, 19, P. 101.

(٢) Dornbusch, Sanford, M., Evaluation of the Exercise of Authority, Jossey-Bass, 1975, P. 31.

يبديها الآخرون المشاركون في نفس الفعل(١) .

فالفرد هنا - صاحب القوة - يكون في وضع - على نحو ما يذهب فيبر - يسمح له بتنفيذ ارادته ضد مقاومة الآخرين ، وذلك بصرف النظر عن الأساس الذي تنهض وفقا له قوة هذا الفرد(٢) .

أما دال Dahl فيميل في تعريفه للقوة ميلا آخر ، معتمدا على ما يمكن تسميته بالموقف الشخصي الداخلي Interpersonal Situation حيث يتصور أن القوة التي يملكها (أ) ويمارسها على (ب) ، تتيج للاول (أ) أن يدفع الثاني (ب) لأن يفعل شيئا لا يود - أي ب - أن يفعله(٣) .

وفي تحديد دال هذا لمفهوم القوة يكشف عن تصور يرى في القوة الزاما Obligation واجباراً ، وسلباً لارادة الآخرين ، فهي أقرب ما تكون الى التأثير السحري حيث يشعر ازاءه الآخر بالقهر Coercion والامتثال Conformity اللاارادى .

(٢)

ويسير في ذات الاتجاه اميرسون Emerson حيث يركز أيضا على البعد الذاتي للقوة متصورا ان القوة التي يتمتع بها (أ) على (ب) هي نتاج لكم المقاومة التي يبديها (ب) والتي عادة ما ينجح (أ) في القضاء عليها . وتعريف اميرسون للقوة على نحو ما يرى Dornbusch قد ينتشابه الى حد كبير مع ذلك التعريف الذي قدمه كل من تيبوت Thibaut وكيلي Kelley عام ١٩٥٩ مفهوم القوة حيث نظرا اليها على أساس أن القوة

(١) Gerth, H. H., and Mills, C. Wright, From Max Weber;

Essays In Sociology, A Galaxy Books, New York, 1958, P. 180.

Dornbusch, Op. cit., P. 31.

(٢)

(٣) انظر عددا من تعريفات مفهوم القوة في : نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية

السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ،

١٩٧٨ ، ص ٣١ - ١٥٠ .

وانظر أيضا اسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسى ،

دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

التي يمتلكها (١) ويمارسها على (ب) تتوقف على مدى اعتمادية (ب) على
 . (١) (١)

من المؤكد أن المحاولات السابقة بدءاً بفيبر و انتهاءً بتيبوت وكيلى تنظر
 الى الفرد - دون غيره - عند البحث عن ماهية القوة ، وهو ما يؤكد ما أشار
 اليه Dornbusch من أن غالبية الاسهامات السابقة تعنى بالقوة
 باعتبارها سمة تميز الفرد دون الاهتمام بتحديد ماهية الفرد أو الأفراد الذين
 تمارس عليهم تلك القوة .

ويلاحظ Dornbusch أيضا أن كلا من فيبر و دال واميرسون قد
 توصلوا الى نتيجة كادوا أن يجمعوا عليها . وهى أن الأسس التى تنهض
 وفقا لها القوة تتنوع بل وتختلف من موقف الى آخر ، وأن نتائج ممارسة
 القوة تكشف عن انبثاق عدد من المتغيرات تترتب على تلك الممارسة (٢) .

ولا شك أنه على الرغم من تأكيد كل من فيبر و دال واميرسون على
 اختلاف مقومات القوة واسسها طبقا للوعية المتميزة لكل موقف ، إلا أن
 اسهاماتهم قد دارت في فلك السمات الخاصة ، أو في ضوء القوة في أبعادها
 الذاتية .

فالروية السابقة تنظر الى القوة في ضوء بعدى القهر (كممثل للقوة)
 والخضوع كحالة فقدان لمقومات القوة . فبين القهر والخضوع تتكشف السمات
 الذاتية لكل من مالك القوة باعتبارها مقومات ايجابية Positive ، وغير
 المالك لها باعتبارها خصائص سلبية Negative ، وهو الأمر الذى
 يتيح لمالك القوة التأثير ومن ثم ممارسة الضبط والتوجيه والسيطرة على
 الأفراد الذين يقعون في دائرة الخضوع . فهل يعنى ذلك أن فيبر ومن تأثر به
 يمكن اعتبارهم من أصحاب (التفسير الذاتى) للقوة ؟

(٣)

فالواقع أننا لا نستطيع أن نؤكد ذلك تماما ، لاسيما بالنسبة لماكس

Dornbusch, Ibid, P. 31.

(١) انظر مجموعه التعريفات السابقة في :

Ibid, P. 32.

(٢)

فببر على الأقل ، حيث يمكننا أن نتشكك في سيادة التفسير الذاتي للقوة لديه ، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار اشاراته المتنوعة الى الأبعاد الاقتصادية Economic Dimensions في توزيع القوة . ولكن من المؤكد أيضا أن فيبر لم يتجاهل الأبعاد الذاتية في توزيع القوة ، ولم ينكر في الآن نفسه الأبعاد المادية الاقتصادية رغم أنه لم يعتمد عليها تماما في تفسير ظاهرة القوة بدليل اشاراته الى الظروف الاقتصادية باعتبارها غير متماثلة تماما مع القوة بوجه عام ، حيث يمكن أن يكون ظهور القوة الاقتصادية - على نحو ما يذهب فيبر - ناتجا لنوعية أخرى من الأسس أو المقومات التي تنهض وفقا لها القوة بوجه عام (١) .

ودليلنا على عدم انكار فيبر للأبعاد الموضوعية - الاقتصادية هو ما تردد كثيرا في نظريته الاجتماعية العامة والتي فسر من خلالها نشأة السلطة Authority (رغم عدم انكاره للأبعاد الذاتية كما سيوضح فيما بعد) ونشأة الأحزاب السياسية Political Parties ، فضلا عن اشاراته المتعددة للبعد الاقتصادي ولوقف السوق في تحديد الموقف الطبقي Determination of Class - Situation by market ، حيث يشير الى عدد من الأبعاد التي تحدد مفهوم الطبقة كما يتصورها ، حيث يرى أن من بين مقومات نشأة الطبقة الاجتماعية بعد المصالح الاقتصادية Economic Interests التي يتضح فيها يملكه الفرد من جهة وفرص حصوله على الدخل من جهة أخرى (٢) .

فمن العسير إذن أن ننظر الى فيبر باعتباره من أصحاب الرؤية الذاتية الخالصة في تفسير ظاهرة القوة ، ولا يمكن أيضا أن نتعامل معه باعتباره من غلاة المؤيدين للنزعة الاقتصادية في تفسير القوة ، ففيبر إذن يمكن النظر اليه باعتباره من أصحاب (الرؤية الثنائية) في تفسير ظاهرة القوة ، وليس من أصحاب (الرؤية الاحادية) ، وهي الرؤية التي يمكن ارجاعها الى الماركسيين الكلاسيكيين الذين يمثلون المدخل الاقتصادي أو المادى في تفسير ظاهرة القوة .

Gerth and Mills, From Max Weber, Essays In Sociology, (١)
P. 180.

ibid, P. 181.

(٢)

وتتعدد التعريفات وتتنوع مداخل دراسة القوة (١) منذ فيبر صاحب الرؤية اللثنائية حتى السيررايت ميلز Mills الذى حاول أن يقدم تحليلا لظاهرة القوة في ضوء طبيعة المجتمع العام ككل ومن خلال تصوره عن القوة باعتبارها ممارسة من قبل جماعة صغيرة نسبيا تتسم بالقدرة على التأثير على الآخرين ولقد حدد ميلز مجالات التأثير هذه في : الصناعة والحكومة والجيش وهي ما أسماها ميلز بصفوة القوة The Power Elite ، وهي التضية التي سوف نعرض لها باختصار عند الحديث عن العلاقة بين الزعامة السياسية والصفوة (٢) . فمذ فيبر ثم ميلز ومن جاء بعدهما كبيتير بلاو Blau وأنزيوني Etzioni وبوتومور Bottomere من أصحاب الراىد الغربى ، كذلك ماركس والماركسيون التقليديون والمحدثون ، لم نلحظ جديدا يمكن أن يضاف الى ما أسهم به الرواد الأوائل في مجال القوة (٣) .

(٤)

ولما كان هذا العرض النظرى ليس محض ترديد للتراث ، بل هو بمثابة تمهيد لدراسة الزعامة السياسية المصرية في ماضيها وحاضرهما ، فان ما يهمنا من مجموعة المفاهيم المرتبطة بظاهرة الزعامة هو فيما يمكن أن تسهم به هذه المفهومات من تقديم فهم أعمق وأشمل لظاهرة الزعامة السياسية المصرية .
وهنا نتساءل هل يمكن أن نعتبر الزعامة السياسية شكلا من أشكال القوة ؟ وان كانت كذلك فالى نمط من أنماط القوة تنتمى الزعامة السياسية ، هل هي القوة الاقتصادية كما يدعى الماركسيون ؟ أم هي قوة يمكن ارجاعها الى قدرات خاصة تميز جماعات معينة (الصفوة) وتمكنهم من السيطرة على

(١) ارجع الى نبيل السمالوطى ، مرجع سابق ، صص ٧٥ - ٧٨ ، حيث يشير الى أربعة مداخل لدراسة القوة هي : المدخل الإقتصادي أو المادى ، مدخل المنصب ، مدخل اتخاذ القرار ، والمدخل الذاتى أو مدخل السمعة . كذلك انظر : فاروق يوسف أحمد ، القوة السياسية : اقتراب واقفى من الظاهرة السياسية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ٩ - ٣١ .
(٢) يمكن الرجوع الى تفاصيل نظرية صفوة القوة في : Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford Univ. Press, 1959.

(٣) يمكن أن نذكر في هذا دراسة محدودة قدمها ابرامسون وزملاؤه :
Abramson, E., etal, Social Power and Commitment : A Theoretical Staternent, American Sociological Review, Fabr., 1958 Vol. 23. No. I.

جماع النشاطات الاجتماعية ، ومن ثم التأثير على الآخرين ، كما يرى كل من موسكا Mosca وميتشلز Michels ، أم أنها قوة لا يمكن أن ترجع أصولها الى مصدر بعينه على نحو ما يذهب Bierstedt بل تنقسم بالتعدد ، حيث تتنوع بين أسباب اقتصادية (كالملكية والدخل) وأخرى غير اقتصادية كالسلطة السياسية الرسمية ، والسيطرة على وسائل القمع كالشرطة والجيش والهيمنة على وسائل الاتصال والمعلومات كالمخابرات والصحافة والاذاعة الى جانب السيطرة على المعارف والفكر والرأى(١) .

فمن أى مصدر من مصادر القوة تستمد الزعامة السياسية المصرية مقوماتها ؟ هل هو مصدر اقتصادى ، أم مصدر سلطوى رسمى ؟ أم هى مصادر ذاتية تتعلق بسمات مميزة للزعيم وقدرات أو ملكات يتفرد بها ؟ أم أن الزعامة السياسية المصرية تتميز بخصوصية مصادر القوة ، بحيث تتفرد بنوعية خاصة وماهية متميزة للقوة ؟ وهو الأمر الذى سوف تكشف عنه دراستنا لنماذج من الزعامات السياسية المصرية فى الماضى والحاضر .

وعلاقة الزعامة بالقوة يمكن الكشف عنها من خلال مجموعة من المظاهر يتجلى أولها فيما يمكن أن تلعبه القوة من أدوار ووظائف داخل الجماعة والتي تتحدد أولا فى تعيين مجموعة الاهداف التي تصبو الجماعة الى تحقيقها وثانيا تشييد بناء له معالم وحدوده وقيمه ومعايره التي يمكن أن تحقق الاهداف من خلالها ، وثالثا حماية هذا البناء وتدعيمه ، ومن الملاحظ أن غالبية اسهامات علماء الاجتماع يركزون على الوظيفة الأخيرة باعتبارها أكثر المظاهر ارتباطا بظاهرة الزعامة ، ويرى Tannebaum أن بعض علماء الاجتماع ينظرون الى الزعامة أو القيادة باعتبارها القوة التي تضمن للجماعة التماسك والتكامل وأنها القوة التي تدافع عن الجماعة من التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواء من الداخل أو من الخارج وأن تخنف - بقدر الامكان - من مظاهر التحلل والصراع .

ويرى Tannebaum أن الرؤية المحافظة فى تناول ظاهرة القوة فى علاقتها بالزعامة أو القيادة قد تكشفت من خلال مجموعة النظريات الكلاسيكية المحافظة التي أولت اهتماما خاصا للقيادة باعتبارها قوة تعمل على الحفاظ

(١) انظر تفاصيل ذلك فى : نبيل السمانوطى ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

على الانساق الاجتماعية أكثر من اهتمامها بالقيادة أو الزعامة كقوة يمكن أن تعمل على تغيير المجتمع (١) .

ورغم هذه الرؤية المحافظة في النظر إلى القيادة أو الزعامة في علاقتها بالقوة ودورها في المجتمع يذهب Tannebium إلى أن هناك عددا من الاسهامات تنظر إلى القوة أو إلى الزعامة كتجسيد للقوة بمنظور أكثر راديكالية ، ومن هذه الاسهامات ذلك الاسهام الذي قدمه كل من هاريسون Harbison وماير Myers في نطاق مناقشاتهم حول الزعامة ، حيث نظروا إلى الزعماء باعتبارهم بناء للتنظيم Organization builders وقيادة للتجديد Innovation أكثر من كونهم حفظة للاستقرار أو التكامل (٢) .

والزعماء كقوة مجددة أو كقوة للبناء والتغيير وفقا للرؤية غير الكلاسيكية تتكشف أبعادها بصورة أوضح لدى المجتمعات التي أصابت قدرا كبيرا من الرقى والتقدم ، وهي الزعامات التي تتسم بقدرتها على خلق أهداف جديدة للمجتمع وابداع بناءات تتناسب وطبيعة هذه الاهداف ، فضلا عن قدراتهم الخاصة على صياغة طاقم من القيم الاجتماعية الجيدة (٣) .

ومن منطلق القوة يعرف Tannebium الزعيم بأنه شخص متميز Distinguished عن الآخرين فيما يملكه من قوة ، ومكانة ، ورؤية خاصة وفي عدد آخر من سماته الخاصة كالحسم والشجاعة والتكامل والذكاء (٤) .

(٥)

ولقد أخذ مفهوم الزعامة كتعبير عن القوة ، في القرن العشرين أبعادا حديثة ، حيث أضحت الزعامة كأحد محاور اهتمام الفكر الاجتماعي والسياسي في هذا القرن تعنى القدرة على حل المشكلات التي تنجم عن سيادة القوى

(١) Tannebium, Arnold, S., Leadership (Sociological Aspects) International Encyclopedia of Social Science, P. 101.

Ibid, P. 102. (٢)

؛ (٣)

ibid, P. 105. (٤)

السياسية في هذا القرن تعنى القدرة على حل المشكلات التي تنجم عن سيادة القوى السياسية المتطرفة والقاصرة أو العاجزة ، حيث تظهر الزعامة - على نحو ما يرى Lester Seligman - لمواجهة الحركات الايديولوجية التسلطية كما هو الحال في الحركات الفاشستية والشيوعية التي ظهرت خلال الأنظمة الصناعية الغربية ، أو لتقديم العلاج للأدواء التي يمكن أن تترتب على سيادة الأنظمة الغربية الديمقراطية التعددية ، والتي تعد ظاهرة اللاحركية أو التوقف Immobilism أحد مظاهرها الباثولوجية ، وهو الأمر الذي يتطلب زعامة تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف القومية ، وهو ما ظهر بجلاء في فرنسا على يد شارل ديغول Charles De Gaulle (١) .

ويذهب Seligman الى أن الزعامة كقوة يمكن أيضا أن نتعرف عليها خلال نموذجين سياسيين ، النموذج الأول خاص بالبطل القومي National hero كتجسيد أو كتعبير عن الإرادة العامة "General Will" أو المصلحة العليا Higher Interest للأمة ، والذي يعتبر شارل ديغول أحد ممثلي هذا النموذج . أما النموذج الثاني فهو خاص بما أسماه Seligman بالوسيط السياسي Political Broker أو ذو القدرة الفنية على الصياغة التركيبية أو التوليفية لعلاقات المجتمع كما هو الشأن مثلا بالنسبة لفرانكلين روزفلت Roosevelt الذي كان يعتبر أحد الخبراء الإداريين المهرة في احتواء الاهتمامات والمصالح الخاصة بالشعب الأمريكي فضلا عن صفته كأحد بناة الأذنانف السياسي (٢) .

ويظهر النموذج الأول كقوة (البطل القومي) عندما يتعرض الاتفاق القومي للحرز ، بينما تظهر قوة النموذج الثاني (الوسيط السياسي) على نحو ما يذهب Seligman كحاجة ضرورية لإدارة الصراعات التي قد تتخلق في المجتمع (٣) .

Seligman, Lester, G, Leadership (Political Aspects), (١)
International Encyclopedia of Social Science, edited by Sills David,
P. 107.

Ibid, F. 107.

(٢)

Ibid, P. 107.

(٣)

وهنا نتساءل أين تقع زعامتنا المصرية على هذين الطرفين ، هل هي زعامات نتسم بالبطولة القوية ؟ أم أنهم كانوا مجرد وسطاء سياسيين ؟

(٦)

ثم يأتى مفهوم السلطة Authority باعتباره من المفهومات وثيقة الصلة بظاهرة الزعامة السياسية . والسلطة السياسية الرسمية تعد أحد مظاهر القوة أو أحد مصادر القوة كما أشرنا ووفقا لما كشف عنه التراث النظرى لظاهرة القوة .

ولكن ما هى العلاقة بين الزعامة السياسية والسلطة ؟ بمعنى هل الزعامة السياسية يمكن أن ننظر إليها باعتبارها سلطة بمعناها الشرعى أو الرسمى ؟ وهل ترتبط الزعامة السياسية أساسا بالمنصب السلطوى الرسمى الذى يشغله الفرد ؟ وهل يمكن أن يستمد الزعيم السياسى قوته من طبيعة السلطة الرسمية التى يتمتع بها والتى تتيح له حق اصدار الأوامر والقرارات ؟ أم أن الزعامة السياسية لا ترتبط أساسا بالسلطة الرسمية ، أو ما يمكن تسميته بمبدأ الشرعية Legitimacy على نحو ما كذهب ماكس فيبر عند تحليله لظاهرة السلطة الكارزمية أو الالهامية Charismatic Authority

وموقع الزعامة السياسية من السلطة كانت أحد القضايا التى أثارَت انتباه الباحثين فى علم الاجتماع السياسى ، فمنهم من ينظر الى الزعامة باعتبارها سلطة سياسية رسمية كسيلجمان Seligman عند عرضه لنموذجي البطل القومى والوسيط السياسى ، ومنهم من ينظر الى الزعامة أو القيادة باعتبارها ظاهرة تتخذ مظاهر ثلاثة أساسية فى علاقتها بالسلطة هى الزعامة أو القيادة ذات السلطة التقليدية Traditional والثانية زعامة ذات نمط سلطوى عقلانى أو رشيد Rational وثالثة زعامة يغلب عليها الطابع الكارزمية أو الالهامى Charismatic . والنمط الأول يمثل السلطة التقليدية كما تتمثل فى الأب ورجال الدين وشيوخ العشائر وكبار السن ، بينما يمثل النمط الثانى السلطة بصورتها الرسمية والتى تقتصر على رؤساء الدول (ملوكا كانوا أم رؤساء للجمهوريات أو الحكومات) والتى تستمد قوتها من مبدأ الشرعية .

أما النمط الثالث ونعنى به الزعامة الالهامية ، فهى لا تحتاج - كما

بذهب فيبر - الى الشرعية بصورتها الرسمية ، فصاحب السلطة الكارزمية الالهامية يعتمد (فقط) - وكما يؤكد فيبر - على قوة شخصيته ، فهو لا يعتمد في سلطته على القواعد أو القوانين ، وهو يدعم سلطته من خلال البرهنة على قوته في الحياة ، فاذا أراد أن يكون نبيا Prophet فعليه أن يأتي بالمعجزات miracles واذا أراد أن يكون قائدا للحرب فينبغي أن تتوفر لديه مقومات أو صكوك البطولية heroic deeds (١) .

فالقائد أو الزعيم الالهامي هو زعيم (الموهبة الخاصة) ، وهو ما يذكرنا بالأبعاد الذاتية التي أشار اليها فيبر عند حديثه عن ماهية القوة ومقومات بنائها . وسلطة هذا القائد ، سلطة تستمد مقوماتها من سماته وقدراته المميزة وليس من خلال قواعد الشرعية وقوانين السلطة الرسمية .

فواضح أن فيبر اذن لا ينظر الى الزعامة في علاقتها بالسلطة باعتبارها مظهرا واحدا فقد يكون زعامة رسمية أو زعامة كارزمية ، بل ان أشكال الزعامات لديه تتعدد ، بتعدد صور السلطة وأشكالها . ولكن ما لم يوضحه فيبر هو ألا يمكن أن يجمع الزعيم بين صفاته الكارزمية ووضعيته الشرعية أو الرسمية ؟

(٧)

والزعامة الكارزمية - على نحو ما يؤكد كل من بن Benn وبيترز Peters ، وعلى نحو ما يمكن أن نستخلصه من أفكارهما يمكن أن نجتمع بين السلطة الرسمية من جهة وممارسة القوة خارج نطاق الشرعية من جهة أخرى ، ودليلنا على ذلك أنهما في مناقشاتهما التي دارت حول الأسس الدينية والميتافيزيقية للسلطة والالتزام أكدا على أن الزعامة الالهامية هي زعامة تنتم بالعموم وترجع الى ما كان يتمتع به الملوك من حقوق (الهية) ، وهو الأمر الذي ناقشه كل من بوسيه Bossuet وجيمس الأول في بحثهما عن الصفات التي تميز الملوك عن غيرهم من الأفراد العاديين . ثم يقول كل من

بن وبيترز أن هذه السمات قد وجدت تجسيدا لها لدى نابليون وهتلر وستالين (١) .

فواضح إذن أن النماذج التي أشار إليها الباحثان هي نماذج ذات طبيعية سلطوية ، أي أنها استمدت قوتها من وضعها الشرعى الرسمى ، ولكن مع هذه الوضعية الشرعية يرى العالمان امكانية الجمع بينها وبين السمات الكارزمية التي يتمتع بها الزعيم الذى يؤمن بنجوميته ، وفى أنه جاء كمبعوث أو كصاحب رسالة Man With Mission ، أو ببساطة أنه الزعيم الذى يعتقد فى ذاته ، وفى قدراته ، وفى أن يولد فى اتباعه الشعور بالثقة ، وفى امكانية وصولهم للسلطة (١) .

(٨)

والسلطة كمفهوم (٢) لا يعنينا فى ذاته الا من خلال علاقته بظاهرة الزعامة السياسية بوجه عام ، والزعامة السياسية المصرية على وجه الخصوص ، لا سيما فيما أثاره فيبير فى تصنيفه الثلاثى للزعامة فى علاقتها بالسلطة . وما يعنينا من ثلاثية فيبير هذه هو مقولة الزعامة ذات السلطة الرشيدة أو العقلانية والتي تقوم على أساس مبدأ الشرعية أو الرسمية ثم تلك الزعامة ذات الطبيعة الكارزمية أو الالهامية والتي تستمد قوتها لا من السلطة الشرعية بقدر ما تستمده من مجموعة السمات المتميزة التي تتفرد بها تلك الزعامة . **والسؤال هنا هو : إذا افترضنا أن هناك متصلا**

Benn, S. I., Benn and Peters, R. S. Social Principles (١)
and the Democratic State, George Allen and Unwin, London, 1975,
P. 301.

Ibid, P. 306. (٢)

Dornbusch, San Ford, M., (٢) انظر عرضا وافيا لمفهوم السلطة فى :
Evaluation & the Exercise of Authority, PP. 37 - 63.

وانظر أيضا : ابراهيم ابو الغار ، نظرية السلطة فى المفهوم الاجتماعى ، فى دراسات
فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا (تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع) ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧٥ ، صص ٢٩٧ - ٣١٠ .

وكذلك انظر : نبيل السمالوطى ، مرجع سابق ، صص ١١٣ - ١٢٩ ، حيث يشير
الى المداخل الاساسية لدراسة قضية السلطة فى علم الاجتماع ، وهذه المداخل ، هى : المدخل
الفلسفى ، والمدخل السياسى ، والمدخل السوسولوجى ، كما يعرض لمفهوم السلطة والمفاهيم
المرتبطة به ، وي طرح تفسيراً لاسباب الخضوع للسلطة وللعلاقة بين بناء القوة والقيادة السياسية .

Continuum ذا بعدين ، يمثل طرفه الأول الزعامة ذات الصفة الشرعية او الرسمية ، بينما يمثل طرفه الآخر الزعامة ذات الطبيعة الكارزمية الالهامية ، تأين تقع الزعامات السياسية المصرية على هذا المتصل أى بمعنى أى الزعامات أقرب الى الشرعية ؟ وهل يحق لنا - عندئذ - أن نطلق عليها اصطلاح زعامة؟ ثم أى الزعامات أقرب الى الكارزمية وهل تكفى السمات الكارزمية وحدها لخلق الزعيم السياسى ؟ ثم أخيرا ما هى الزعامات السياسية المصرية التى جمعت بين الشرعية والالهامية ؟

ثانيا : الزعامة السياسية وعلوم الانسان والمجتمع

(١)

كشفت لنا الطرح النظرى المحدود(*) عن أن مفهوم الزعامة السياسية غير منبث الصلة على الاطلاق بعدد من المفاهيم الأخرى كمفهوم القوة والسلطة، وهو أمر يكشف عن مدى التداخل بين المفاهيم الثلاثة ، ولقد أشرنا أن يكون عرضنا السابق في خدمة دراستينا التاريخية والميدانية عن الزعامة السياسية المصرية ، محاولين اختبار بعض مقولات التنظير التى أشرنا اليها .

ومن المؤكد أن العرض السابق قد كشف أيضا عن جهد متصل للمفكرين والعلماء في دراسة قضايا القوة والسلطة والقيادة أو الزعامة ، ويؤكد في الآن نفسه صفة المشاعية الاصطلاحية من جانب ومشاعية التناول من جانب آخر . وتتكشف مشاعية التناول في أنه على الرغم من أن غالبية المنظرين الذين أشرنا اليهم ممن بنتهم على علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسى الا أنهم قد استعانوا بعدد من مفاهيم علم النفس العام وعلم النفس الاجتماعى والاقتصاد في تفسير ظاهرتى القوة والسلطة .

ومن مظاهر مشاعية التناول أن الاهتمام بظاهرة الزعامة السياسية لم يركز قاصرا على علماء الاجتماع أو السياسة أو علم الاجتماع السياسى أو بعض علماء النفس الاجتماعى ، بل تجاوزه الى المؤرخين الاجتماعيين والسياسيين الذين اهتموا برصد حركة الشعوب ومسارات تاريخها ، ووقفوا على تسيير الأمم والمجتمعات .

* تعنى بالطرح النظرى المحدود اننا لم نعرض لكل للتراث للنظرى والفكرى للخاص بظاهرتى السلطة والقوة ، بل أشرنا الى ملامحه العامه وأهم مقولاته ، مستخدمين كل هذا في خدمة مؤلفنا عن الزعامة السياسية المصرية بشقيها التاريخى والآنى . والمؤلف على أية حال ليس مؤلفا تنظيريا مدرسيا ، بل هو دراسة لقضية خاصة من قضايا علم الاجتماع السياسى ، ولقد أحلنا للقارىء الى بعض القراءات الهامة التى تمتدق في أهميتها وفي قدرتها على اعطائه رؤية تنظيرية أوسع وأرحب .

وللمؤرخين مناهجهم وطرائق دراساتهم التي تميزهم عن غيرهم من المهتمين بقضايا الانسان والمجتمع ، وان كان هذا لا ينفى ما يمكن تسميته بالتساوق المنهجي بين التاريخ وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى . ورغم هذه الاعتمادية المنهجية فلقد تميز المؤرخون في تناولهم لظاهرة الزعامة السياسية ولكنه كان تناول المؤرخ الذى قد يعنى برصد الظاهرة تارة ، وبمحاولة تحليلها وتفسيرها تارة أخرى ، وما بين الرصد ومحاولة التفسير تتأرجح محاولات المؤرخين بين البساطة والعمق .

ومن المؤكد أنه من العسير أن ينفصل المؤرخ - شأنه شأن كل المتعاملين مع المعطيات الانسانية - عن ذاته وعن ايديولوجيته بمظاهرها السياسية والحزبية والطبقية والثقافية . . . الخ ، والتي قد تلعب دورا حاسما في عملية تقويمه للزعامات السياسية ، ولأى ظاهرة أو واقعة سياسية وتاريخية ، وخاصة وأن الزعامة السياسية من القضايا التاريخية الخلافية التي تصطرح بشأنها الآراء ، وهى تعد من الظواهر التي يكون للأبعاد الحزبية السياسية والطبقية دورها عند صياغة (صورة) الزعيم و (ماهيته) كما يطرحها المؤرخ أو يتناولها الباحث .

ومن هذا المنطلق اختلف المؤرخون في تقويمهم للزعامة والزعماء ، ففى الوقت الذى ينظر فيه بعض المؤرخين الى نابليون أو هتلر أو موسوليني أو ستالين أو جورج واشنطن ، أو أحمد عرابى أو مصطفى كامل . . . الخ باعتبارهم زعماء سياسيين يرى فيهم البعض نماذج لأصحاب السلطة ، أو يرى آخرون في (بعضهم) مجرد (مهيجين سياسيين) ، يفتقدون (حس) الزعامة ومقومات الزعيم .

(٢)

ولعل هذا التباين في تقويم الزعامة والزعماء قد يرجع - وكما أشرنا - الى الاختلاف النسبى في الرؤى السياسية والحزبية والطبقية للمؤرخ ، وقد يرجع أيضا الى اختلاف طبيعة (المعيار) أو المعايير التي يقيس من خلالها المؤرخ طبيعة الزعامة ، ويحلل وفقا لها نماذج الزعماء ، وهو الأمر الذى يتكشف من خلال مجموعة الدراسات والبحوث التى قدمها المؤرخون سواء فى الغرب أو فى الشرق عن الزعامة والزعماء .

والزعامة السياسية المصرية قد شغلت نفرا غير قليل من المؤرخين المصريين وغير المصريين ، وهو اهتمام قد انعكس على هذا الكم الهائل من الدراسات والبحوث التاريخية • وما يهمننا في الواقع هو أن نؤكد أن الاهتمام بظاهرة الزعامة السياسية لم يكن قاصرا على علماء السياسة والاجتماع ، وعلماء الاجتماع السياسي ، فضلا عن علماء النفس الاجتماعي ، بل ان ذات الظاهرة قد نالت قدرا كبيرا من اهتمام المؤلفين باختلاف انتماءاتهم الايديولوجية والفكرية •

والنتساؤل هنا : اذا كان المؤلف الراهن يعنى بدراسة ظاهرة الزعامة السياسية المصرية في ضوء مقولات علم الاجتماع السياسي ومن خلال البعدين التاريخي والبنائي ، واذا كنا قد أكدنا على الدور الذي لعبه المؤرخون في رصد ظاهرة الزعامة السياسية ، فان ما يهمننا أيضا أن نكشف عن الجهد الذي بذله المؤرخون المصريون - وغيرهم ان أمكن - في دراسة هذه الظاهرة ، والى أى حد انعكست انتماءاتهم الايديولوجية بروافدها المختلفة عند تقويمهم للزعامة والزعماء ؟ •

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that proper record-keeping is essential for transparency and accountability, particularly in the context of public administration and government operations. The text highlights how detailed records can help identify inefficiencies, prevent fraud, and ensure that resources are used effectively.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used for data collection and analysis. It mentions the use of surveys, interviews, and focus groups to gather qualitative data, as well as the application of statistical software and data visualization techniques to analyze quantitative information. The text stresses the need for rigorous methodology to ensure the reliability and validity of the findings.

3. The third part of the document focuses on the ethical considerations and standards that must be followed during the research process. It discusses the importance of obtaining informed consent from participants, ensuring confidentiality, and maintaining the integrity of the data. The text also addresses the potential for bias and the need for researchers to remain objective and impartial throughout the study.

4. The fourth part of the document provides a detailed overview of the results and conclusions of the study. It presents the key findings, including the identification of significant trends and patterns in the data. The text discusses the implications of these findings for policy-making and practice, and offers recommendations for future research and action. The conclusions are supported by a thorough analysis of the evidence and a clear understanding of the limitations of the study.

المبحث الثاني

الزعامة السياسية بين الديمقراطية الحزبية

والأوتوقراطية الشمولية

1875
1876
1877
1878
1879
1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890
1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900
1901
1902
1903
1904
1905
1906
1907
1908
1909
1910
1911
1912
1913
1914
1915
1916
1917
1918
1919
1920
1921
1922
1923
1924
1925
1926
1927
1928
1929
1930
1931
1932
1933
1934
1935
1936
1937
1938
1939
1940
1941
1942
1943
1944
1945
1946
1947
1948
1949
1950
1951
1952
1953
1954
1955
1956
1957
1958
1959
1960
1961
1962
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024
2025

(١)

أثارت قضية الزعامة السياسية في علاقتها بصيغ الحكم وأشكاله أو في علاقتها بطبيعة النظم السياسية ، لا سيما في علاقتها بالنظامين الديمقراطي Democratic System والأوتوقراطي Autocratic System جدلا بين المتخصصين في علم الاجتماع السياسى ونقاشا بين المهتمين بقضية الزعامة السياسية في علاقتها بالسياق الاجتماعى والسياسى Social and Political Context للمجتمع .

وعرضنا الراهن لهذه القضية يسعى الى الاجابة عن مجموعة من التساؤلات يمكن تحديدها فيما يلى :

١ - ما طبيعة المناخ السياسى والاجتماعى الذى يتيح للزعامة السياسية الذبوع والانبثاق ؟ أو بصورة أكثر تحديدا هل تلعب الديمقراطية بصورتها الحزبية دورا في تخلق الزعامة وتفريخ الزعماء ؟ وهل من الممكن أن ننظر الى خصائص الديمقراطية وسماتها باعتبارها أحد المقومات التى تنهض وفقا لها الزعامة السياسية ؟

أم أنه يمكن القول ان ظروف المجتمع الاوتوقراطى الفردى ، و (أزمة) الحكم الشمولى تعد مناخا ملائما لظهور الزعامات السياسية ، على اعتبار أن الزعامات تعتبر - حينئذ - أحد مظاهر (الخلاص) من سلبيات هذا النظام ؟

٢ - ويشير التساؤل السابق ، تساؤلا آخر هو : هل تعد الزعامة السياسية - باعتبارها ظاهرة سياسية ذات أبعاد مجتمعية - انعكاسات لديناميات الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ؟ أم أنها تعد من الظواهر المستقلة التى تظهر أو تنبثق بصورة تلقائية عفوية بغض النظر عن متغيرات البناء الاجتماعى والسياسى ؟

٣ - بمعنى آخر : هل الزعامة السياسية - بصرف النظر عن سمات

الزعيم - زعامة (موقف) ؟ أو زعامة (أزمة) ؟ وهل يتناقض هذا مع الهامية الزعامة ؟ وهل يؤكد هذا ما ذهب اليه الماركسيون من أن ظروف اللامساواة والتناقض الطبقي هي التي تعمل على خلق الزعامة السياسية ، انطلاقا مما أكده ماركس من أنه ليس للفرد - أى فرد - وجود حقيقى خارج بيئته أو محيطه ؟

٤ - ثم أين تقع الزعامات السياسية المصرية فى ماضيها أو حاضرها وسط هذا الكم من التساؤلات ؟ بمعنى هل انبثقت تلك الزعامات المصرية فى ظل (أزمة) الحكم المطلق ؟ أم أنها تخلقت فى ظل الديمقراطية الحزبية ؟ ثم ما هو الدور الذى لعبته الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بوجه عام فى توليد الزعامات المصرية وانبثاقها ؟ ثم الى أى حد اتسقت الهامية الزعيم - ان وجدت - مع الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى ؟

٥ - ثم أخيرا : ما هو موقف الزعامة السياسية من الديمقراطية كصيغة أو كمبدأ ؟ بمعنى هل الزعامة السياسية بطبيعتها تستوجب الأخذ بالمبدأ الديمقراطى فى قيادة حركة الشعوب ؟ أم أن المبدأ الاستثنائى والديكتاتورى هو أنسب الصيغ وأكثر الاساليب ملاءمة لتلك النوعية من القيادات ؟

(٢)

والواقع أننا لسنا فى معرض التاصيل النظرى لكل من النظامين الديمقراطى والاوتوقراطى ، أو فى مجال المقارنة التفصيلية بين خصائص كل من الصيغتين ولكن ما نحرص عليه حقيقة هو تلك المقولات الاساسية التى تميز كل نظام عن الآخر(*) .

* للاطلاع على تفاصيل التمايزات القائمة بين النظامين الديمقراطى والاوتوقراطى انظر على سبيل المثال : محمد كامل ليلة ، النظم السياسية : للدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

كذلك انظر : لاسكى ، الحرية فى الدولة الحديثة ، ترجمة احمد رضوان عز الدين ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

وكذلك : Chumpeter, Joseph, Capitalism and Democracy. وانظر أيضا :

Padover, Saul, K., The Meaning of Democracy ; Lancer Books, New York, 1968. =

ودون التعرض لتفاصيل هذه المقولات نؤكد أن النظام الديمقراطي
يعنى - كما يذهب كيلسين Kelsen - مشاركين المحكومين في الحكم
كما أنه يعنى أيضا الحرية • والديمقراطية كصيغة للحكم ترجع أصل
السلطة السياسية الى مصدرها الأساسى وهو الإرادة العامة للأمة ، أى أن
السلطة لا تكون شرعية Legitimate الا اذا كانت وليدة إرادة الأمة •

فالتأكيد على سيادة الشعب ، وعلى أن الأمة هي مصدر السيادة
ومستودعها - على نحو ما تذهب المادة الثالثة من اعلان حقوق الانسان
كما أعلنته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ - يعد من أهم السمات الديمقراطية ،
فضلا عما يراه روبرت ميتشلز Michels من أن الديمقراطية نظام للحكم
يجعل كل المواطنين متساويين أمام القانون ، وهي تمنح كل فرد فرصة
الصعود الى قمة التدرج الاجتماعى ••• وتلغى كل امتيازات الميلاد ، وتخلق
الرغبة في المجتمع الانسانى ، وفى أن الصراع من أجل التفوق ينبغى أن ينتقر
- فقط - وفقا للقدرة الفردية (١) •

ويؤكد توكفيل Tocqueville أن للديمقراطية قد وجعت لى
تحقق الحرية السياسية Political Liberty ، وبدون المشاركة الشعبية
في ممارسة القوة لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية (٢) •

والى جانب المشاركة الشعبية والحرية السياسية تتسم الديمقراطية
كصيغة غربية للحكم بثلاث سمات أساسية هي : أنها تعنى حكم الاغلبية
بمعنى - وكما يشير اريش Irish - أن تكون هناك حرية في اختيار
الافراد الذين يضعون السياسات العامة ؛ بينما تشير السمة الثانية الى حرية

Kelsen, Hans, Foundation of Democracy, = وكذلك :
Ethics : An International Journal of Social, Political and Legal
Philosophy, Vol. LXVI, No. I, October, 1955.

Michels, Robert, Political Parties : Sociological Study (١)
of the Oligarchica. Tendencies of Modern Democracy, The Free
Press, New York, 1966, P. 41.

Aron, Raymond, Main Currents In Sociological Thought (٢)
I, translated by Richard Howard and Helen Weaver, A Doubleday
Anchor Books, New York, 1968, P. 241.

المعارضة Dissent، بمعنى أن الديمقراطية تمنح الرأي الآخر الفرصة لكي يعبر عن وجهات نظره بحرية وبدون قيود أو عوائق . أما السمة الثالثة فتشير الى أن الديمقراطية لا تنهض الا من خلال نظامى الاحزاب السياسية ، والانتخابات الحرة ، حيث تساعد الأحزاب السياسية المواطنين على تحقيق عملية الضبط والمراقبة على حكومة الاغلبية التي تولت الحكم كنتيجة للانتخابات الحرة (١) .

(٣)

أما الاوتوقراطية ، أو بمعنى أدق الديكتاتورية الشمولية ، أو ما أسماه أفلاطون بالذرة الاستبدادية في الحكم وما أشار اليه توماس الأكويني في رسالته عن النظام الملوكي أو الملكية On Kinship .

والاوتوقراطية أو الذرة التسلطية في الحكم أحيانا ما توصف بأنها الديمقراطية المقمعة Oppressed Democracy كما يسميها هيرمنز F. A. Hermens ، أو أنها الديمقراطية بوضعها المقلوب أو العكوس Inverted Democracy كما يصفها فيريرو Ferrero (٢) .

ويعتبر النظام الديكتاتوري - على نحو ما يذهب محمد كامل ليله - من أبرز مظاهر الحكم الفردى ، حيث تتركز السلطة في يد فرد واحد هو الديكتاتور . وللنظم الاوتوقراطية الديكتاتورية عدد من السمات لعل من أبرزها أن هذا النظام يقدم الجموع على الفرد ، فيكون الفرد مسخرا لخدمة الجماعة ، وتفرض عليه الواجبات قبل أن تمنح له الحقوق ، وحياته رهن إشارة الدولة ولا يتصرف فى أمواله الا وفق مقتضيات الصالح العام ، والحاكم الديكتاتوري هو الذى يحدد المتصود بالصالح العام (٣) .

وموقف النظم الاوتوقراطية الديكتاتورية من قضية الحرية تتكشف

Irish, Mariand, The Politics of American Democracy, (١)
PP. 51 - 53.

Hermans, Ferdinand, A., The Representative Republic, (٢)
University of Notre Dam Press, Notre Dam, 1958, P. 115.

(٣) انظر : محمد كامل ليله ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ ، وانظر نفس المرجع ص ص ٣٢٢ - ٣٤٠ ، حيث يقدم المؤلف تحليلا وافيا لصور الحكم الفرد المطلق .

ببساطة من أن الديكتاتورية كنظام تقضى على حريات الأفراد ، وتخضع كل أنواع النشاط الفردى لرقابتها ، فلا تقرر حرية الرأى ، أو حرية الاجتماع أو تكوين الأحزاب السياسية ، ولا تسمح بوجود معارضة فى داخل الدولة ، ولا تسمح الا بقيام حزب واحد يكون سندا للحاكم الديكتاتور فى تنفيذ سياسته (١) .

والنظام الاوتوقراطى الديكتاتورى نظام ينهض على أساس مقولة تقديس الحاكم الديكتاتور ، فهو نظام يعتمد اعتمادا كلياً على قوة هذا الديكتاتور ، وسماته الشخصية ، فهو روح النظام وعماده الاساسى ، بحيث أن بقاء النظام أو فناءه يظل مرهونا ببقاء الديكتاتور أو زواله (٢) .

وقد يظهر من سمات الحاكم الديكتاتورى أنه أقرب ما يكون الى الحاكم الكارزى أو الزعيم الالهامى ، ولكن هل حقيقة أن الصفات الديكتاتورية تتوأكب دائماً مع السمات الكارزمية ؟ ، وهل الزعيم الكارزى دائماً - اذا ما قدر له أن يحكم - يتسم بالاوتوقراطية وبالانفراد بالرأى والاستئثار به ؟ ثم أين تقع زعاماتنا السياسية المصرية من بعدى الكارزمية - الديكتاتورية ؟

(٤)

ولعل فى اشاراتنا الى المقولات الاساسية التى ينهض وفقاً لها النظام والاوتوقراطى ما يجعلنا نتساءل : أى من هذين النظامين يعد (التربة الصالحة) لنشأة الزعامات وتخلقها ؟ ومن خلال أى من هذين النظامين يجد للزعيم ذاته وتتحدد ماهيته ؟

لقد وجد كل اتجاه من يؤيده ، ووجدت كل رؤية من يتشيع لها ، فمن قائل بأن الديمقراطية كنظام سياسى تعد التربة الصالحة لتخلق الزعامات السياسية ، ومن قائل آخر بشأن النظام الاوتوقراطى بطروفه الخاصة وأزماته والمشكلات التى تترتب عليه هى التى تعمل على انبثاق الزعامات السياسية وتآلقها .

(١) انظر : محمد كامل ليلة ، نفس المرجع ، ص ٣٣١ .

(٢) انظر : محمد كامل ليلة ، نفس المرجع ، ص ٣٣٦ .

ويمثل فرديناند هيرمنز Hermens النموذج المشايخ للنظام الديمقراطي باعتباره المناخ الطبيعي لظهور الزعامات السياسية ، فيذهب الى معرض حيثه عن موقف الزعامة السياسية من الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة ، الى أن الديمقراطية المباشرة Direct Democracy بطبيعتها لا تخلق الزعامات ، بينما يرى أن الظروف الديمقراطية غير المباشرة Indirect Democracy تعمل على اندثاق الزعامات السياسية ، كما أن هذه الزعامات تلعب - بالنسبة للديمقراطية غير المباشرة - دورا حاسما في توجيه الرأي العام Public Opinion .

فظروف المجتمع الديمقراطي - حسبما يرى هيرمنز - وما يتمتع به هذا المجتمع من حرية هي التي تعمل على تولد الزعامة وتخلقها ، لذلك فان هيرمنز Hermens لا يوافق على الرؤية الماركسية التي تنهزم الزعامات السياسية التي تظهر بالمجتمعات الديمقراطية ، على اعتباراتها زعامات غير حقيقية ، زعامات طبقية ، خلقتها حالة اللامساواة التي تعيشها المجتمعات الديمقراطية الغربية (١) .

فالماركسيون ينظرون الى زعامات المجتمعات الديمقراطية الغربية باعتبارها زعامات بورجوازية طبقية ، وهو ما يرفضه هيرمنز ، حيث يرى أن الزعامة السياسية لا تخلق الا من خلال المجتمع للديمقراطي ، الى الدرجة التي يمكن معها - حسبما يذهب هيرمنز - تعريف الديمقراطية بأنها الحكم عن طريق الزعامة Democracy is Government by Leadership حيث تتيج - باعتبارها عملية تنافسية - لأصحاب المواهب الخاصة في الزعامة أن يتألقوا وأن يأخذوا فرصتهم في الممارسة السياسية القيادية . وهذه المزية تنفرد بها الديمقراطية كصيغة للحكم (١) .

ويبدو أن هيرمنز يؤمن بإمكانية الجمع بين كل من الزعامة السياسية والحكم بصورته الرسمية أو الشرعية ، أو أنه يؤمن بأن الحاكم الحقيقي هو

(١) Hermans, Ferdinand, A., The Representative Republic, PP. 27 - 28.

(٢) Ibid, P. 31. انظر تفاصيل ذلك في :

الحاكم الزعيم ، وهو النموذج الذى لا يمكن أن تخلق صيغة أخرى للحكم غير الصيغة الديمقراطية .

ومن هذا المنطلق يميز هيرمنز بين المجتمعات أو الحكومات التى تقوم على أساس مبدأ الزعامة والحكومات التى تقوم على مبدأ الحاكمية Rulership ، فيؤكد بادىء ذى بدء على أن الحكومات الديمقراطية هي حكومات الزعامة ، وما دونها تعد حكومات ذات نزعة حاكمة غير زعامية (٢) .

ويميز هيرمنز بين كل من حكومات الزعامة وحكومات الحاكمية من خلال مجموعة من الأسس ، يشير في أولها الى أن حكومات الزعامة عادة ما تتسم بالصفوة أو الجماعة المفتوحة Open Group ، بينما تشكل الصفوة في حكومة الحاكمية ما يمكن تسميته بالجماعة المغلقة Closed Group ، فصفوة المجتمع الديمقراطى وزعامته غير مغلقة ، بل هي مفتوحة للجميع ، وغير قاصرة على فئة أو عدة فئات دون غيرها (٣) .

ثم يعرض هيرمنز لتمييز آخر مفاده أن الزعامة السياسية في معناها الدقيق تعنى أن هناك تنافسا حرا ، وهو ذلك التنافس الذى يرتبط أساسا بالمجتمعات الديمقراطية ، وهو الأمر الذى تعجز عن تحقيقه المجتمعات غير الديمقراطية ، حيث يتيح النظام الديمقراطى الحزبى ، للتيارات السياسية الحزبية المختلفة الفرصة في اثبات كفاءة ممثلها من خلال العمليات الانتخابية الحزبية التنافسية ، حيث يلعب الأفراد ذوو الكفاءة أدوارا مميزة داخل بناء القوة Power Structure للمجتمع الديمقراطى .

معنى ذلك أن هيرمنز لا يعترف بالزعامة الا من خلال المجتمعات الديمقراطية الحزبية ، بمعنى أنه لا زعامة بلا حزبية ، أو لا زعامة بلا ديمقراطية ، لذلك فانه يرى أن مبدأ الزعامة Leadership Principle الذى تبنته النازية قد خلق تناقضا وفوضى بين المفاهيم المختلفة .

فالزعامة - كما يرى هيرمنز - لا تتخلق الا من خلال اختيار حر للأفراد، لختيار ينبع من ادراكهم بأن هناك أفرادا يظهرون بصورة تلقائية

Spontaneous - وذكور سمات خاصة يستطيعون أن ينجزوا ما يعجز عن تحقيقه الآخرون ، وهم بذلك يختلفون عن هؤلاء الأشخاص المعينون رسمياً و (وظيفياً) وبذلك يرى هيرمنز انه لا يمكن التعامل مع هؤلاء باعتبارهم زعماء (١) .

(٥)

ويؤكد هيرمنز أن صفوات النظام الحاكمى الخالى من الزعامات تختلف عن صفوات النظام الذى ينهض وفقاً لمبدأ الزعامة ، وذلك من حيث طبيعة هذه الصفوة ومكوناتها ، فضلاً عن علاقتها بالحكومين . ويلاحظ هيرمنز أن صفوات النظام الحاكمى عادة ما تستخدم أساليب قد تصل في كثير من الأحيان الى حد استخدام القوة الفيزيائية (يستشهد في ذلك بموسيليني كنموذج للسلطة الحاكمة غير الزعامية) . بينما لا تلجأ صفوات النظام الزعامى الى تلك الأساليب .

ولقد وجدت الصفوة الحاكمة غير الزعامية (موسيليني) - حسبما يشير هيرمنز - تجسيدا لها لدى أعمال باريتو Pareto واسهاماته عن نظرية الصفوة . ويستشهد هيرمنز بما قاله موسيليني لكى يؤكد نزعتيه الديكتاتورية التسلطية عندما تساءل ما هى الدولة ؟ Wilat ، حيث أشار الى أنه لا قيمة للقواعد أو العقائد أو القوانين بالنسبة للدولة ، ما دام هناك رجال الشرطة أقوى يستطيعون من خلال قوتهم الفيزيائية أن يحلوا محل تلك القوانين الفاشلة (١) .

ولا ينفى هيرمنز امكانية لجوء الزعامات الديمقراطية لاستخدام القوة الفيزيائية، أحيانا للقيام بعملية الضبط على بعض الاقليات الجانحة ، ولكن هذا الاستخدام للقوة الفيزيائية يعد استثناءا ، بينما يمثل نفس الاسلوب القاعدة بالنسبة لمجتمعات السلطات الحاكمة .

ولكن في الوقت الذى يؤكد فيه هيرمنز على حتمية انبثاق الزعامات من

Ibid, P 31.

(١)

Hermens, Ibié, P. 36.

(٢)

خلال المجتمع الديمقراطي ، يذهب ميتشلز Michels الى صعوبة اتساق أو التساوق بين الزعامة والاديمقراطية ، لأن الزعامة - على نحو ما يذهب ميتشلز - عادة ما تتحول الى حكم للاقلية أو لاليجاركية . . . والزعامة تنبثق عادة - فيما يتصور ميتشلز - خلال فترات الازمات ، حيث تحتاج التنظيمات السائدة الى زعامة قوية وضبط دقيق للنظم الاجتماعية للمجتمع .

ويرى ميتشلز أن الزعماء هم الذين يصيغون النمط الاليجاركي من خلال الطابع الذي يميز شخصياتهم ومن خلال طبيعة الدور الذي ينبغي أن يلعبوه في المجتمع . وهم - أي هؤلاء الزعماء - يتسمون بتفوقهم الثقافي والتعليمي ، وهم يشكلون صفة متميزة (١) .

فواضح اذن أن ميتشلز لا يرى تلازما بين الزعامة كظاهرة في المجتمع والديمقراطية كصيغة للحكم ، بل انه يرى أن الزعامة هي التي تعمل على خلق مجتمع الاقلية ، مجتمع الصفوات المتميزة ، المتسامية ثقافيا وتعليميا (٢) .

ويسير على ذات المنهج نفر غير قليل من الباحثين والعلماء ، حيث يرون ان الزعامة لا تخلق من خلال المجتمع الديمقراطي ، بل ان الزعامات تنبثق - فقط - من خلال ازمة المجتمع الديكتاتوري ، حيث يمثل الزعماء - عندئذ طريق الخلاص من وطأة الحكم الالوتوقراطي ، وليس كما يرى ميتشلز من أن الزعماء هم الذين يشكلون مجتمع الاقلية الحاكمة .

وينبغي في هذا الصدد أن نميز بين نوعين من الزعامات : الزعامات الحاكمة وهي التي يخلقها المجتمع الديمقراطي من خلال الانتخابات الحزبية الحرة ، والزعامات السياسية غير الحاكمة ، وهي التي تنبثق تلقائيا من خلال ظروف المجتمع الالوتوقراطي والتي تتجسد بصورة جلية في الحركات

(١) نقلا عن : Tannebaum, Arnold, Leadership (Sociological Aspects) : International Encyclopedia of Social Science, PP. 102 - 103.

(٢) انظر دراسة هامة عن الزعامات والصفوات الحاكمة في : Perrucci, Robert and Pilisuk, Marc, Leaders and Ruling Elites : The Interorganizational Bases of Community Power, American Sociological Review, 1970, Vol. 35, December, PP. 1040 - 1057.

الاجتماعية Social Movements ومنها الثورات مثلا ، والتي ينبغي أن يترتب
عليها - على نحو ما يذهب هنري مور Moore - تحولا في نمط الحكم
حيث تتحقق الصيغة الديمقراطية الحزبية (١) .

ثم علينا بعد ذلك أن نتساءل : هل الثورة - وأقصد بها الثورة على
الحكم الاوتوقراطي الشمولي - تعد المناخ الطبيعي لتولد الزعامات السياسية
باعتباره صورة من صور التحديث السياسي Political Modernization

(١) انظر عرضا لوجهة نظر مور في : عاطف أحمد مؤاد ، الحرية والفكر السياسي
المصري : دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

المبحث الثالث

الزعامة السياسية وظاهرة الثورة

THE STATE OF TEXAS, COUNTY OF _____

do hereby certify that _____
is the true and correct copy of the _____

of _____

NOTARY PUBLIC IN AND FOR THE STATE OF TEXAS

تعد المعالجة السسيولوجية لظاهرة الثورة أحد محاور الاهتمام في علم الاجتماع السياسى ، وان كانت الظاهرة باعتبارها حركة اجتماعية ليست حديثة النشأة ، ولم يكن الاهتمام بها وبدراستها وليد الظروف المعقدة للعالم المعاصر(١) .

والثورة تختلف في مضمونها ودينامياتها ونتائجها عن ظواهر التمرد Revolt والعصيان المسلح Insurrection والانتفاضة Uprising فهذه الظواهر أو الحركات الثلاث ، قد ينظر اليها باعتبارها المظاهر السلبية للثورات ، أو المؤشرات الموضوعية لعدم نجاح تلك الثورات . فالثورة - على نحو ما بذهب بيتر كالفيرت Calvert - محاولة لتغيير النظام السياسى ، أو أنها حركة ترمى في نهاية الأمر الى احداث تغيير سياسى في المجتمع(٢) .

ويرى كرين برنتون Printon أن الثورة يمكن النظر اليها باعتبارها تلك الاعمال العنيفة التي تقوم بها فجأة جماعة من الناس لانتزاع السلطة من يد جماعة أخرى في اقليم ما(٣) . وهى ظاهرة يصحبها دائما العنف ، فيلكس جروس Gross الى أربعة مستويات هى :

(أ) **الثورة من أعلى** : أى الثورة من القمة وتأتى نتيجة تحرك جماعة من القوات المسلحة بقصد الاستيلاء على القوة السياسية .

(ب) **الثورة من أسفل** : أى الثورة من القاعدة ، وهى حركة شعبية غير منظمة في الاغلب الاعم . وهى تحدث عادة نتيجة استياء اجتماعى ومعاناة

(١) أنظر عرضا وافيا لمفهوم الثورة وتحليلا تاريخيا ونظريا لها فى : السيد الحسينى ، علم الاجتماع السياسى . المفاهيم والقضايا ، دار الكتاب للنزوع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، عرض ٣١١ - ٣٦٠ .

(٢) السيد الحسينى ، نفس المرجع ، ص ٣١١ .

(٣) كرين برنتون : دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمى ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، سنة النشر غير مذكورة ، ص ٤ .

ضخمة من قبل الشعب وحصيلة تناقض طبقي وصراع عنيف بين طبقات المجتمع .

(ج) الثورة المشتركة : وتعنى الاستيلاء المشترك على القوة السياسية وهي نتاج عناصر مشتركة من الثورة من أعلى والثورة من أسفل .

(د) ثورة القصر : يقصد بها انتقال القوة السياسية بطريق العنف داخل الجماعة الحاكمة نفسها(١) .

(٢)

والواقع ان عرضنا الراحل لظاهرة الثورة لا يستهدف تحليلا نظريا أو عرضا تاريخيا لها(٢) بقدر ما يهدف الى التعرف على (موقع) الزعامة السياسية من هذه الظاهرة ، والكشف عن (دورها) فيها ، فضلا عن محاولة الاجابة عن التساؤل الآتى : هل تقوم الثورة (كأحد الظروف الموضوعية للمجتمع) بخلق الزعامات السياسية ؟ أم أن وجود الزعامات السياسية سابق على وجود الثورة ؟ وما دور الثورة الا أنها تقوم بعملية تجسيد للزعامة وابرار لدورها ؟ .

ويؤكد التاريخ السياسي للمجتمعات أنه لا ثورة بلا زعامة سياسية ، سواء أكانت ثورة من أعلى أو من أسفل أو مشتركة ، وسواء بدأت هذه الزعامة منذ ارهاصات الثورة وبداياتها الاولى والتمهيد لها ، أو بدأت تتخلق أثناء الثورة التي قد تظهر بصورة عفوية تلقائية . ولعل هذا يكشف عن أن للزعامة ضرورة من ضرورات الثورة ، حيث لا ثورة بلا قائد ذي موهبة أو قدرات خاصة ، يدعم الثورة ويقودها ويحدد مسارها ، كما أن للثورة فضلا

(١) انظر . ابراهيم درويش ، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعي ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٢٩ ، يناير ١٩٧٠ ، ص ١٩٦ .

(٢) يؤكد الناصيل النظرى لظاهرة الثورة أن هناك أكثر من اتجاه فكري ونظري لتحليل هذه الظاهرة منها الغربى الكلاسيكى والانجاء الماركسى الذى يعيب على النظريات للبورجوازية (الغربية) عن الثورة أنها نظريات مسطحة ، إذ انها لا تكشف عن الميكانيزم الحقيقى لكيفية نسوء الثورات ونشورها .

انظر : يورى كرازين ، علم الاجتماع الثورة (سسيولوجيا الثورة) : نظرة ماركسية ، ترجمة شوقى جلال ، ص ٨ .

على الزعيم اذ لولا ظروف انبثاقها لظلت موهبة الزعيم كامنة لا تجد السبيل للتعبير عن قدراتها .

لذلك فانه من أولى الملاحظات التي ينبغى أن تؤخذ في الاعتبار عند نجاح الثورات الديمقراطية على نحو ما يذهب هيرمنز هو حاجة هذه الثورات الى الزعامة السياسية ، وهنا ينبغى أيضا - كما ينوه هيرمنز - على الزعيم السياسي أن يكافح من أجل التخلص من النماذج السلفية المرتبطة بالماضي ، كذلك يجب عليه أن يتجاوز مصالحه الشخصية ويتخلص منها(١) .

وارتباطا بظاهرة الثورة ، فان على الزعيم السياسي - حسبما يشير هيرمنز - أن يدرك ادراكا واعيا الوقائع السياسية لعصره ، وأن يحدد بدقة طبيعة الظواهر أو الوقائع أو النظم التي تستوجب التغيير ، كما عليه أيضا أن يتمثل تجارب الماضي ، وأن يحدد بدقة ما هي المجالات التي يفتقر فيها للخبرة والعلم ، فيتزود بهما ، الأمر الذي يمكنه من تحقيق ما يزمع اجراؤه من تغييرات في المجتمع(٢) .

ولما كانت الثورة أحد مظاهر التحديث السياسي Political Modernization فان ظهور الزعماء السياسيين باعتبارهم حاملي لواء هذا التجديد أو التحديث يعد أمرا ضروريا - بل وحتميا - فهم يظهرون في الوقت الذي يشعر فيه المجتمع - على نحو ما يرى هيرمنز - بضرورة تغيير النماذج الفكرية والسلوكية ، ومن ثم تندلع الثورة - بقيادة هؤلاء الزعماء - تحقيقا لتلك الأهداف(٣) .

والثير للتساؤل حقا فيما يتعلق بتصورات هيرمنز عن الزعامة ، انه في الوقت الذي أكد فيه أن الزعامة لا يمكن أن تظهر الا من خلال مجتمع ديمقراطي ، يقر ثانياً بإمكانية ظهور الزعامات السياسية من خلال الثورات ضد النظم الاوتوقراطية ، فهل يعنى ذلك أن هيرمنز قد تناقض مع نفسه ، أم أنه قد تراجع واعترف بإمكانية ظهور الزعامات السياسية من خلال المجتمعين الديمقراطي والوتوقراطي ؟ .

Hermens, The Representative Republic, P. 23.

(١)

Hermens, Ibid, P. 197.

(٢) انظر :

Ibid, P. 197.

(٣)

ولعل الرؤية التي أشار إليها هيرمنز والتي ترى في الثورة أحد أشكال التحديث السياسي ، قد عرض لها مور Moore في دراسته عن السياسات التسلطية والتي رأى في الثورة تحديثا ينبغي أن يصحبه بالضرورة تغيير في نمط الحكم وفي طبيعة النظام السياسي السائد التي قامت الثورة أساسا للقضاء عليه (١) .

وفي نطاق البحث عن ماهية الزعامة السياسية المصرية ينبغي أن نتساءل . هل للثورات التي اندلعت عبر التاريخ الطويل للمجتمع المصري دور في خلق الزعامات السياسية ؟ أم ان الزعامات السياسية المصرية قد تخلق وجودها قبل وجود الثورة ذاتها ؟ ثم هل استطاع الزعماء السياسيون المصريون أن يقودوا حركة التحديث السياسي التي قامت الثورات المصرية أصلا لتحقيقها ؟ ثم أخيرا هل كان لكل زعيم من زعمائنا السياسيين رؤية أو أيديولوجية خاصة ؟ أم أنها كانت زعامات بلا رؤى أو أيديولوجيات ؟ .

(١) انظر عرضا لهذه الدراسة في : عاطف أحمد فؤاد ، للحرية والفكر السياسي المصري ، مرجع سابق .

المبحث الرابع
الزعامة السياسية والصفوة

Handwritten text, possibly a signature or a name, written in a cursive script. The text is faint and difficult to decipher, but appears to be a single line of writing.

يستمد عرضنا لمفهوم الصفوة أو الصفوات The Elites شرعية انتمائه لقضية الزعامة السياسية مما أشار إليه بعض الباحثين من أنه يمكن النظر الى الزعامات السياسية باعتبارها صفوة من صفوات المجتمع ، قد تكون صفوات عسكرية Military Elites أو صفوات سياسية Political Elites ، أو صفوات مثقفة Intellectual Elites فما هي اذن الصفوة أو الصفوات ؟ وكيف يمكن معالجة ظاهرة الزعامة السياسية في ضوء نظرية الصفوة ؟ .

وتمثل نظرية الصفوة مبحثا هاما من مباحث الدراسة في علم الاجتماع السياسي (١) وهي ظاهرة وثيقة الصلة بمجموعة المفاهيم التي عرضنا لها قبلا وهي مفاهيم القوة والسلطة والثورة . . . الخ .

ورغم أن ظاهرة الصفوة ليست حديثة النشأة ، بل إن الاهتمام بها كأحد مصادر القوى الاجتماعية قد شغل عددا كبيرا من الفلاسفة والعلماء والمفكرين منذ القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة وما سبق هذين القرنين من عصور اليونان وعصر النهضة وعصر التنوير . . . الخ . ويمكننا أن نقف على عدد من الاسماء اللامعة التي أولت هذه الظاهرة اهتماما خاصا فنذكر باريتو Paretto وموسكا Mosca وبوتومور Bottomore والسير رايت ميلز Mills ، وإن كنا نجد اهتماما أيضا بدراسة هذه الظاهرة لدى

(١) انظر عرضا وائيا لنظرية الصفوة في علم الاجتماع السياسي في : بوتومور ، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجومرى وزملائه ، دار لكتب الجامعية ، ١٩٧٢ . وانظر الفصل الممتاز الذي عرض لنظرية الصفوة في : محمد على محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، صص ٣٢٧ - ٣٧٥ وكذلك الفصل الذي عقده السيد الحسيني عن الصفوة وبناء القوة في : السيد الحسيني ، علم الاجتماع ، المفاهيم والقضايا ، صص ٨٥ - ١٤٢ .

كل من سان سيمون Saint Siman وكونت Comte وماركس Marx (١) .

والصفوة بوجه عام - وكما يراها كل من باريتو وموسكا وميتشلز - يمكن النظر اليها بوصفها جماعة أو مجموعة من الافراد يحتلون وضعا متميزا يسمح لهم بممارسة السلطة بشكل مباشر ، أو يكونوا في وضع يمكنهم من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية .

ولعل اسهامات كل من باريتو وموسكا وميتشلز يمكن النظر اليها باعتبارها ردود فعل لتأثير النظرية الماركسية وتصوراتها عن طبيعة الطبقة لحاكمة The Ruling Class المالكة لوسائل الانتاج والطبقة المحكومة The Ruled Class غير المالكة لوسائل الانتاج . والفكرة الاساسية أو للسلطة الاولى التي تنهض على أساسها نظرية الصفوة كما قدمها كل من باريتو وموسكا تتبلور في الفكرة التي مؤداها أن الناس يحكمون بواسطة صفوة ، والصفوة هنا تعنى أن هناك فئة أقل عددا وأقوى سيطرة وأشد احتكارا للقوة ، بينما تميل الفئة الثانية (المحكومة) الى كبر الحجم ، الا أنها تخضع لتوجيه الفئة الاولى وسيطرتها . والفئة الاولى هي صفوة سياسية وليست طبقة اجتماعية كما يتصور ماركس (٢) .

(٢)

ولقد تعددت النظريات التي تناولت ظاهرة الصفوة ، ولقد تشعبت هذه النظريات الى أربع اتجاهات رئيسية هي : الاتجاه التنظيمي (موسكا

(١) انظر عرضا نقديا لنظرية الصفوة في :

Dahl, Robert, A Critique of The Ruling Elite Model, **American Political Review**, Vol. LII. june 1958.

وانظر أيضا :

Perruci, Robert and, Pilisuk, Leaders and Ruling Elites : The Interorganizational Bases of Community Power, **American Sociological Review**, 1970, Vol. 35, December, PP. 1040 - 1057.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في : فاروق يوسف احمد ، القوة السياسية : اقتراح واقعي من

الظاهرة السياسية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ٨٢ - ٨٣ .

وميتشلز) والاتجاه السيكلوجي (باريتو) (١) ، والاتجاه الاقتصادي (برنهام) ، والاتجاه النظامي (السير رايت ميلز) (٢) . ولكن ما يهمنا في واقع الأمر هو موقع الزعامة السياسية هذه الصفوات بوجه عام ، والزعامات السياسية المصرية على وجه الخصوص ؟ بمعنى هل هناك نمط معين من الصفوات يمكن أن تنتمي إليها (كل) الزعامات السياسية المصرية ؟ أم أن لكل زعامة سياسية مصرية نوعية خاصة من الصفوات ؟ أم أن هناك زعامات مصرية قد جمعت بين نوعين أو أكثر من الصفوات ؟ ، لاسيما وأن هناك أكثر من تصنيف للصفوات ، ففي الوقت الذي يشير فيه بوتومور Bottomore إلى تقسيه الثلاثي للصفوات (المثقفون والمديرون والبيروقراطيون) (٣) يذهب نادل Nadel إلى الأخذ بثلاثية أخرى هي الصفوات الاجتماعية والصفوات المتخصصة والصفوات الحاكمة ، وتضم الصفوة الأخيرة القادة والزعماء السياسيين للمجتمع ، وهي تستمد سلطاتها من وضعها القانوني ، ولها من النفوذ والقوة ما يمكن أن يفوق ما تتمتع به الصفوات الأخرى من قوة أو نفوذ (٤) .

ويشير محمد على محمد إلى نماذج من الصفوات استقاها من النظرية العامة للصفوة كما قدمها بوتومور ، وهذه النماذج هي : الصفوة العسكرية Military Elite ، والصفوة المثقفة Intellectual ، وتضم فئة الفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين الدينيين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين ثم الصفوة الإدارية Business Elites أو صفوة رجال الأعمال وهي الصفوات التي لعبت دوراً متميزاً في مجالات الصناعة والتجارة ، ثم أخيراً الصفوة البيروقراطية Bureaucratic (٥) .

(١) انظر عرضاً وافياً لنظرية باريتو عن الصفوة في : Timasheff, Nicholas S., Sociological Theory, Random House, New York, 1967, PP. 165 - 167.

(٢) انظر لوجهة نظر السير رايت ميلز عن صفوة القوة والاتجاه العام في دراسة للصفوة في : Mills, Wright. C., 'the Power Elite, Oxford Univ. Press, New York, 1959.

• انظر عرضاً وافياً لهذه الاتجاهات الأربع في : نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، صص ١٦٠ - ١٦٩ . وكذلك : محمد على محمد ، مرجع سابق ، صص ٢٤٠-٢٥٥ .
(٣) انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٨٠ والصفحات التالية لها .

- (٤) انظر : محمد على محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، ص ٢٥٨ .
- (٥) انظر : محمد على محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، ص ٢٥٨ .

ولعله من المتفق عليه أن الزعامة السياسية صفوة متميزة ، وهو تميز قد يكون نابعا من طبيعة الاوضاع العسكرية التي يشغلونها ، أو قد يكون مصدره الخبرة السياسية أو التميز السياسي ، أو قد يكون مصدر هذا التميز خصائص ثقافية خاصة أو قدرات عقلية متفردة .

ولاشك أننا - مع التسليم بهذه المصادر الصفوية - الا أننا نسلم أيضا مع السير رايت ميلز Mills انه مع الاعتراف بالخصائص العقلية والسيكولوجية لهذه الصفوات ، الا أنه من المؤكد أن المكانة التي تشغلها الصفوة في المجتمع لا تتوقف فقط على هذه الخصائص ، بل من المؤكد أن لطبيعة البناء الاجتماعي - الاقتصادي المجتمع تأثيرها في صياغة اللامح المميزة للصفوات المختلفة (١) . ولعل هذا التأكيد من قبل ميلز Mills يكشف عن مدى الفشل الذي يمكن أن يقابل دارسي الصفوة أو الزعامة السياسية أو أى ظاهرة أخرى عندما يتناولها بمعزل عن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي ، وهذا ما نود أن نوليه اهتمامنا عند دراسة الزعامة السياسية المصرية في عديها للتاريخي والبنائي .

مناقشة عامة

وتصور منهجي

آثرنا ان يكون الفصل الأول من هذا المؤلف بمثابة اشارة لمجموعة من القضايا النظرية والفكرية وثيقة الصلة بظاهرة الزعامة السياسية ، حتى يتحدد اطارنا النظرى والمنهجي ، وهو اطار نظرى اختبارى ، يخضع بعض قضايا الفكر السياسى والاجتماعى الخاص بظاهرة الزعامة السياسية للبحث والتقصى من خلال المعطيات السياسية المصرية التاريخية والمعاصرة ، ومن خلال ما تكشف عنه طبيعة الزعامات السياسية المصرية .

فموقفنا من التراث السابق لم يكن محض ترديد أو محاكاة بقدر ما كان موقف التساؤل المختبر ، استهدافا لتحقيق مبدأ التساؤل بين المقولات النظرية والابعاد التاريخية والبنائية ، ويمكننا تحديد مجموعة هذه القضايا والتساؤلات فيما يلى :

١ - اذا نظرنا الى الزعامة السياسية المصرية باعتبارها قوة Power فهل لنا أن نتساءل من أى مصدر تستمد هذه القوة مقوماتها ؟ هل هو مصدر اقتصادى ؟ ، أم مصدر سلطوى رسمى ؟ ، أم هى مصادر ذاتية تتعلق بسمات خاصة وقدرات مميزة للزعيم السياسى المصرى ؟ أم هناك مصادر أخرى تستمد منها الزعامة المصرية مقومات قوتها ؟ .

٢ - ويثير التساؤل السابق تساؤلا آخر أكثر تحديدا هو أين تقع الزعامة السياسية المصرية فى ماضيها وحاضرها على متصل الكارزمية - الشرعية Charisma-Legitimacy Continuum ؟ بمعنى ما هو الدور الذى لعبته السمات الكارزمية للزعيم أو الوضعية الشرعية والرسمية له فى صياغة منظومته الزعامية ، وما هى الزعامات السياسية المصرية التى أكثر ميلا الى المظاهر الكارزمية ، وأكثرها اتساقا بالوضعية الرسمية أو الشرعية ، ثم ما هى الزعامات المصرية التى استطاعت أن تجمع بين كلا المظهرين ؟

٣ - انطلاقا من الايمان بالدور الهام الذى تلعبه الظروف الموضوعية للمجتمع فى اتاحة الفرصة للزعيم أن تتألق مواهبه وتتكشف زعامته وقدراته القيادية ، فهل لنا أن نتساءل عن الدور الذى لعبته ظروف المجتمع المصرى فى تاريخه وحاضره فى خلق الزعامات المصرية ؟ لا سيما اذا وضعنا فى الاعتبار

بعدي الديمقراطية – الديكتاتورية ، حيث نتعرف على دور كل من الظروف الديمقراطية الحزبية والظروف الديكتاتورية للمجتمع المصرى فى ظهور تلك الزعامات وانبثاقها ؟ .

٤ – أكد بعض منظرى التراث أن الثورة (كظاهرة) و (كعملية) هى التى تخلق الزعامات السياسية ، فالى أى حد تصدق تلك المقولة على الزعامات السياسية المصرية وظروف انبثاقها ؟ .

٥ – ارتبط مفهوم الصفوة بمفهوم الزعامة السياسية ، حيث نظر البعض اليها باعتبارها صفوة قد تكون عسكرية أو سياسية أو مثقفة أو دينية ، والتساؤل هنا : هل يمكن اعتبار الزعامات السياسية المصرية أحد صور الصفوة ؟ وإذا كانت كذلك فالى أى نمط من أنماط الصفوات تنتمى هذه الزعامات ؟ هل كان يغلب عليها الطابع العسكرى ، أم الطابع السياسى البحت أم الطابع الدينى ، ثم أين تقع الصفوة المثقفة من مقولة الزعامة السياسية ؟ .

٦ – أكدنا فى اشارتنا السابقة على أن الزعامة السياسية المتكاملة لا تتحقق دون توفر ما يسمى بالرؤية أو الايديولوجيا ، سواء أكانت زعامة خارج السلطة أو داخلها ، فالى أى حد كانت لزعاماتنا السياسية هذه الرؤية أو تلك الايديولوجية ؟ .